الاولى مما الرابط فلا يصح ان تكون خبرا ان رفعت لعدم الرابط
بين المبتدا او الخبر ولا مفسرة لناصب الاسم ان نصبت لعدم الرابط الثاني
بين الاسم السابق والعامل قوله معنى الجمع اي معنى مطلق الجمع
فالا سمان او الاسما معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه عما هو فيه
قوله اذا رفع فعل ضمير اسم اي على الفاعلية او النيابة عمن
الفاعل ولذا امثل بمثالين وقوله نحو الزيدان قام ابوه كان عليه ان
يزيد او ضرب ابوه قوله فقد تكون الخ كالمصرح به ان ما ذكر من
باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب
الجمع الاشتغال ان الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في
نحو ان زيدا قام وترجح في نحو زيد قام ويجب كونه بالابتدا الخ
اه تصرف لان قال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لان
العامل لم يفرغ من العمل لعمله في الاسم المتقدم لان الفاعل
ونائبه لا يجوز تقدمهما لانا نقول المنع من العامل لعارض وهو
الفاعل ونائبه لا يقتضي ان لا ذات العامل قوله اذا قدرت
ما كافة اما اذا قدرت بمعنى الذي فهي غير كافة كان الرفع جائزا لاوجها
لجواز الاعمال والالغاء وكالتاء في وجوب الرفع المصدرية
كذا الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف يفسره المذكور
لانه يجب ان يليها فعل ظاهر او معتد على المشهور قوله او بالفاعلية
لعرقاله او بفعل لكان احسن اذ الفاعلية ليست رافعة الا ان
تحمل الباء على السببية واعم لدخل نائب الفاعل في نحو ان زيدا
ضرب بالبناء للمفعول قوله واذا احد من المركبين متحاركا او ردّ
اللقاني اذ اداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا او ناصبا وكون

استحا

استحاركا تفسير الا يتعين لجواز ان يكون نعتا والتقدير ان وجد
احد او اجاب ليس ما قام زيد التنبيه الرفع على الفاعلية امتناع
الرفع بالابتدا لامتناع النصب بعامل معنوي واجاب الزوداني
بانه لا يمنع احد مثل ذلك في غير الآية اذا لم يرد به الاشتغال واما
ما نحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال فيمتنع
لان التلاوة رفع احد وفي غير القرآن لا يتعين نصب احد
من الاشتغال قوله على انه فعل على انه يفعل مقدر يفسره المذكور
قوله عند المبرد ومتابعيه ليس فيه اما يزاد الكم فيكون فاعلا
قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال
في ذلك عندهم اقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله
الدماميني قوله وغيرهم وهم جمهور البصريين قوله لعدم
تقدم طلب الفعل اي من نفي او استفهام قوله نحو زيد لم
انما ترجحت الفاعلية فيه قرارا من الاحتمال الجملة الطلبية
المختلف فيه وفيه نحو ما قال المصرح ان ذلك يستدعي حذف الفعل
القرون بلام الامر وهو شاذ فكيف يكون قرارا بجاوز في نحو قام
زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين التفاسير
وفي نحو اكرمته ونحو ان الغالب ان هزة الاستفهام يليها
الفعل وكذا الا التي كالمقرونة لكن فيه لام تقدم في باب الفاعل
قوله نحو زيد قام وعمرو قعد عنده انما استويا الامران فيه لان
في كل منهما مماثلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة
للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى وانما شرط التقدم جوازا
وهو اشتمال الجملة على ضمير الاسم السابق قوله تقدم الفعل الخ
من اضافة الصفة الى الموصوف اي الفعل المتعدي بنفسه

Copyright © King Saud University